مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع المصغرة للتقليل من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004– فيفري2017

اسم و لقب المؤلف: د/ العمري أصيلة
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
acilalamri@gmail.com

اسم ولقب المؤلف: أ/ عامر هشام
جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–
hichamameur643@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الأصغر في دعم المشاريع المصغرة في الجزائر من خلال تقييم تطوّر المشاريع المدعّمة المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر للجزائر عن طريق دراسة تحليلية لمعطيات وإحصائيات الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 28-02-2017.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنه رغم أن هذه الوكالة قامت بدعم العديد من المشاريع في مختلف القطاعات إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل متعلّق خاصّة بنمط التسيير الذي يعتمد على الإطار المؤسساتي للهيئات العمومية دون اللجوء إلى دراسات اقتصادية لمعرفة تأثير القروض الممنوحة على تطوّر المشاريع في الجزائر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، وضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المشاريع المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract:

This study aims to identify the role of microfinance in supporting small projects in Algeria by evaluating the development of subsidized projects financed by the National Agency for Microcredit Management of Algeria through an analytical study of the Agency's statistics and statistics since its establishment until 28-02-2017.

The study concluded with several results, the most important of which is that although this agency has supported many projects in different sectors, it suffers from many problems related to the management style which depends on the institutional framework of the public bodies without resorting to economic studies to determine the effect of loans granted On the development of

projects in Algeria, in addition to the difficulty of administrative procedures and the ambiguity of legislative and regulatory texts and the frequent amendments thereto, and weak qualification for the human cadres and employees of this agency.

Key Words: Microfinance, Microenterprise, National Agency for Microcredit Management.

– مقدمة:

في ظل ضرورة التنويع الاقتصادي وحتمية إيجاد بدائل للمحروقات أصبحت المشاريع المصغرة تكتسي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التوجه الكبير للشباب نحو هذا النوع من النشاط في السنوات الأخيرة ظهرت العديد من البدائل التمويلية والتي أهمها التمويل الأصغر، الذي يعتبر من أهم أساليب التمويل الحديثة التي اعتمدتها الكثير من الدول، فهو يعتمد على تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات صغيرة، هذا من شأنه زيادة دخل الأسر، وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب واسع على السلع والخدمات، والجزائر كغيرها من دول العالم سعت إلى إنشاء أجهزة دعم وهيئات مرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها هذه الأخيرة لصاحب المشروع من أجل الاستمرار والبقاء، ولعل من أهم هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

– إشكالية الدراسة:

مما سبق تبرز معالم الإشكالية الرئيسية كمايلي: **كيف يساهم التمويل الأصغر في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2004–2017؟**

وسيتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال المحاور التالية:

– أولا: التمويل الأصغر.

– ثانيا:: واقع مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير المصغر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر.

– ثالثا: التحديات التي يواجهها التمويل المصغر في الجزائر.

– أولا: التمويل الأصغر

1– تعريف التمويل الأصغر ونشأته:

أ– تعريف التمويل الأصغر: التمويل الأصغر هو "عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية إلى منظمات غير

حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف وقد يتواجد هذا التمثيل الشبكي على المستوى الدولي كما قد يتواجد على المستوى المحلي.[1]

كما أن التمويل الأصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة مثل التمويل متناهي الصغر، التمويل الأصغر التمويل الصغير

ب- نشأة التمويل الأصغر: ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95% وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا مستعيرين موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في أجاله، ثم شهد التمويل الأصغر الانتشار في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي انشأت بنك القرية (village bank) ، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك راكيات، وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وغيرها من الدول الأخرى...[2]

2- أهمية التمويل الأصغر:

يمكن تلخيص أهمية التمويل الأصغر في النقاط التالية [3]:

أ- يعتبر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعاليته في التخفيف من مشكلات الفقر في الاستراتيجيات الإبداعية التي يتبناها مثل أساليب القروض بضمان المجموعة وفي تخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية، وكذلك في أساليب التحديد الجيد للفقراء المستهدفين؛

ب- تقديم خدمات مالية جوارية تتكيف مع خصوصيات الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي كانت لها الكثير من الآثار الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأولئك الأفراد؛

ت- في أن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل البالغ الصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛

ث- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛

ج- يعمل على تمكين الفقراء على زيادة دخلهم الأسري، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛

ح- يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة؛

خ- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل.

3- المؤسسات والفئات المستهدفة من التمويل الأصغر:

أ- **مؤسسات التمويل الأصغر:** تتمثل في تلك المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وترتكز على إيداعات العملاء ذات المبالغ الصغيرة وفق برامج القروض الصغرى، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في إقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.[4]

ب- **الفئات المستهدفة من التمويل الأصغر:** هم الأفراد ذوي الدخل البسيط والمحدود والغير قادرين على التمويل من الجهاز المصرفي، والذين يديرون مشاريعهم لحسابهم الخاص، وكذلك يمارسون أنشطة اقتصادية من منازلهم، ويظهر التمويل الأصغر في المناطق الريفية لدى صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تجارة بسيطة لها دخل متواضع كإعداد وبيع المأكولات المنزلية، أما في المدن الكبرى فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع في الأنشطة وتظهر في الصناعات الحرفية، والباعة المتجولين وغيرهم، وبالتالي فعملاء التمويل الأصغر هم الفقراء المحتاجين وغير الفقراء ذوي الدخل البسيط.

4- مبادئ التمويل الأصغر:

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بتحديد مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن اتباعها ضمن إطار العمل في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية ضمن صناعة التمويل الأصغر بصفة خاصة، وهذه المبادئ الأساسية سنذكرها كما يلي [5]:

أ- **مبدأ تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، والتي قد تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس خدمات القروض فقط.

ب- **مبدأ استخدام القروض في بناء الأصول والاستثمارات:** يعتبر التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة تلك الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول وللحماية من الصدمات الخارجية.

ت- **مبدأ دمج مؤسسات التمويل الأصغر ضمن النظام المالي الرسمي:** وذلك يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، و لن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج في النظام المالي الرسمي، وهو ما قد يؤدي إلى بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع.

ث- **مبدأ تحقيق الربحية:** بحيث يجب أن يغطي التمويل الأصغر تكاليفه، وهو ما يجب أن يكون عليه حتى تتمكن المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء. وحتى تستطيع تلك المؤسسات القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛ حيث يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم خدماتها للفقراء.

ج- **مبدأ إقامة مؤسسات مالية محلية مستدامة:** إن الغرض الأساسي من التمويل الأصغر، هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى.

ح- **مبدأ علاقة التمويل الأصغر بمشكلة الفقر:** لا يعتبر التمويل الأصغر حلا لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوافر لديهم وسائل للسداد.

خ- **مبدأ دور الحكومات في مجال التمويل الأصغر:** يتمثل الدور الأساسي للحكومات في القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة، أي أن تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف، وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل الأصغر.

د- **مبدأ عدم الاعتماد بشكل أساسي على الدعم المقدم من الجهات المانحة:** يجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تعتبر الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص بها، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل الأصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية مستدامة أخرى.

ذ- **مبدأ تحسين المهارات والأنظمة على كل المستويات:** يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم.

ر- **مبدأ إعداد التقارير وفق أسس تخدم كل الأطراف ذات المصلحة:** إن التمويل الأصغر يمكن أن يؤدي إلى أفضل النتائج عند قياس الأداء، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف

المعنية ببرنامج التمويل الأصغر على الحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

– ثانيا: واقع مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير المصغر في تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر

1– التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

إن تجربة التمويل المصغر في الجزائر تكاد تكون محتكرة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والتي تعتبر إحدى الهيئات الحكومية التي تم استحداثها من قبل الدولة الجزائرية في إطار تشجيع وترقية ودعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وتم استحداث هذه الوكالة بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم04-13 الموافق 2004/01/22، وتضطلع هذه الوكالة بعدة مهام منها:

أ– تسيير جهاز القرض المصغر؛

ب– منح قروض دون مكافأة عندما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛

ت– إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛

ث– إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

تسهر الوكالة على تنفيذ مهامها عبر خلايا المرافقة، حيث تبنت الوكالة نموذجا تنظيميا لا مركزيا من أجل تنفيذ هذه المهامفهي تضم 10 فروع جهوية مرتبطة بـ 49 مديرية ولائية ومدعمة بخلايا المرافقة على مستوى كل دائرة.

2– القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تعرف الوكالة القرض المصغر على أنه: "سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي تتعدى كلفتها مليون دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما. ويرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[6].

وقامت الوكالة بوضع إطار خاص بالقرض المصغر لتوضيح مختلف العمليات والتي يمكن توضيحها فيما يلي [7]:

أ- **القرض المصغر**: هو سلفة موجهة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، وهو يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.

ب- **الأنشطة الممولة من قبل الوكالة**: تمول الوكالة مجموعة من الأنشطة المنزلية والتجارية عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية لازمة لانطلاق النشاط.

ت- **المستفيدون من القرض المصغر**: هم أصحاب المداخيل الضعيفة وغير المؤهلين للاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية لعدم استيفاء شروطها من ضمانات ومساهمات شخصية وغيرها، وعادة يكون إطار عملهم مؤسسة شخصية أو عائلية، يتواجد معظمهم في المناطق الريفية يزاولون نشاطات زراعية صغيرة أو في مجال تحويل المواد الغذائية أو الصناعات التقليدية في صورة مشاريع صغيرة. أما أولئك المتواجدون في المناطق الحضرية فيتنقلون بين نشاطات أكثر تنوعا من صغار التجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والباعة المتجولين وغيرهم، هؤلاء يعتبرون مقاولين صغار يعمل معظمهم في القطاع غير الرسمي.

ث- **قيمة القرض المصغر**:يحدد مبلغ السلف التي يمنحها جهاز القرض المصغر بقيمة مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج) كحد أدنى ولا يمكنه أن يتجاوز قيمة مليون دينار جزائري (1000.000دج).

ج- **الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر**:يحظى المستفيدون بسلفة بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع مائة ألف دينار (100.000 دج) لاستكمال مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي. وكذا سلفة بدون فوائد قصد شراء مواد أولية لا تتجاوز كلفتها مائة ألف دينار (100.000دج)، و قد تصل كلفة السلفة لشراء مواد أولية إلى مائتا وخمسين ألف دينار (250.000دج) على مستوى ولايات الجنوب.

ح- **نوعية المشاريع الممولة**: يمول جهاز القرض المصغر جميع أنواع الأنشطة دون تمييز، و بالتالي فإن المستفيد يملك مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يناسبه شريطة ألا تتجاوز كلفته الإجمالية قيمة القرض الممنوح، و أن تكون لديه مهارة فيه.

خ- **خدمة المرافقة**: تضمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، عبر خلايا المرافقة المتواجدة على مستوى الدوائر، مرافقة المستفيد أو المقاول مجانا طوال المدة المرتبطة بإنشاء وإنجاز المشروع. وتتمثل الأهداف المسندة لعملية المرافقة فيما يلي:

- جعل المقاول يدرك الجوانب التجارية والتقنية والمالية المتعلقة بمشروعه؛

- مساعدة المقاول في مساعيه المرتبطة بإنجاز المشروع؛
- دراسة احتمال نجاح المشروع؛
- فحص سلامة الفرضيات الموضوعة من طرف المقاول والمتعلقة بمشروعه؛
- تحضير ملف مكتمل خاص بإنشاء النشاط (دراسة تقنية واقتصادية) حسب الطرق والمناهج المتبعة من طرف الوكالة.

3- المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 28-02-2017

يركز هذا العنصر على التعرف على القروض التي منحتها الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 28-02-2017، حيث يتم تقسيمها بناءا على عدة تصنيفات (الجنس، قطاع النشاط، المستوى التعليمي، نمط التمويل، الشريحة العمرية)، بالإضافة إلى حصيلة التمويل للفئات الخاصة.

أ- توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس:

الجدول (1): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس

الجنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	491 089	62,31%
رجال	297 073	37,69%
المجموع	788 162	%100,00

المصدر: www.angem.dz

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الجنس المستفيد من معظم القروض الممنوحة هم النساء بنسبة 62,31%.

ب- توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

الجدول (2): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	111 564	%14,15
الصناعة الصغيرة	303 880	%38,56
البناء والأشغال العمومية	67 179	%8,52
الخدمات	164 532	%20,88

الصناعة التقليدية	137 193	%17,41
التجارة	3 031	%0,38
الصيد البحري	783	%0,10
المجموع	**788 162**	**%100**

المصدر: www.angem.dz

من خلال هذا الجدول والمتعلق بتوزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط منذ إنشائها إلى غاية 28-02-2017 نلاحظ أن قطاع الصناعة الصغيرة يحتل المرتبة الأولى من ناحية التمويل بنسبة 38,56%، يليها قطاع الخدمات بنسبة 20,88%، إلا أنه رغم احتلالها المرتبة الأولى إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة بالمقارنة بالهدف الأساسي من إنشاء الوكالة.

ت- توزيع القروض حسب نمط التمويل:

الجدول (3): توزيع القروض حسب نمط التمويل

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج السنة (%)
عدد القروض بدون فوائد لشراء المواد الأولية	711 095	%90,22
عدد القروض بدون فوائد لإنشاء مشروع	77 067	9,78%
المجموع	**788 162**	**%100**

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

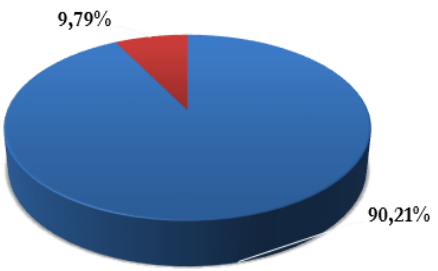

ث- توزيع القروض حسب الشريحة العمرية: يمكن توضيح توزيع القروض حسب الشريحة العمرية من خلال الجدول التالي:

الجدول (4): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 – 29سنة	291 057	%36,93
30 – 39 سنة	248 920	%31,58
40 – 49 سنة	140 687	%17,85
50 – 59 سنة	78 045	%9,90
فما فوق 60 سنة	29 453	%3,74
المجموع	**788 162**	**%100**

من خلال الجدول السابق تحتل فئة الشباب من 18-29 سنة المرتبة الأولى من حيث المشاريع الممولة بنسبة 36,93% ثم 39 - 30 سنة بنسبة 31,58%، 49 - 40 سنة بنسبة 17,85%، مما يدل على توجه الشباب للوكالة بغرض التمويل.

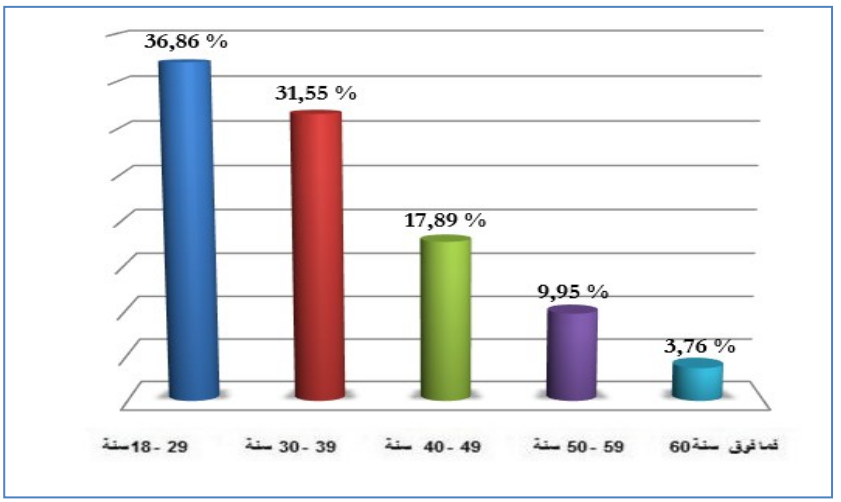

ج- توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم:

الجدول (5): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	128 309	%16,28
متعلم	12 435	%1,58
ابتدائي	119 548	%15,17
متوسط	391 823	%49,72
ثانوي	103 837	%13,17
جامعي	32 197	%4,09
المجموع	**788 162**	**%100**

المصدر: **www.**angem.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القروض الممنوحة موجهة بأكبر نسبة لمتوسطي المستوى التعليمي بنسبة 49,72%، ثم دون المستوى بنسبة 16,28%

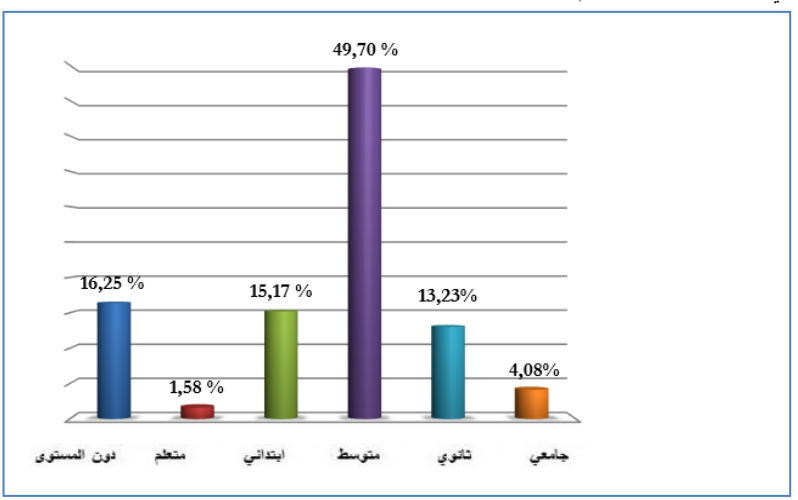

المصدر: www.angem.dz

ح- حصيلة التمويل للفئات الخاصة:

الجدول (6): حصيلة التمويل للفئات الخاصة

الفئات	التمويل		
	رجال	نساء	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	951	532	**4831**
المحبوسين المفرج عنهم	5831	59	**6421**
ضحايا المأساة الوطنية	223	171	**394**
المرشحين للهجرة غير الشرعية	86	9	**95**
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	2	61	**63**
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	769	1	**770**
المجموع	**6143**	**833**	**4474**

المصدر: www.angem.dz

يوضح الجدول السابق حصيلة التمويل الخاصة بالفئات الخاصة فهم كغيرهم من المواطنين يحق لأفراد هذه الفئة الاستفادة من التدابير الخاصة الممنوحة في إطار إنشاء نشاط اقتصادي معين، مع ضرورة التزامهم بإثبات كفاءاتهم وقدراتهم في مجال الأنشطة الاقتصادية، حيث تقدر عدد المشاريع الممولة الخاصة بهذه الفئة **4474 مشروعا**، منها 6143 خاصة بفئة الرجال، 833 فئة النساء، تتصدرها فئة الأشخاص ذوي الإعاقة بـ: **4831 مشروعا** تم تليها فئة المحبوسين المفرج عنهم بـ: **6421 مشروعا**.

- ثالثا: التحديات التي يواجهها التمويل المصغر في الجزائر

لا يزال قطاع التمويل المصغر ناشئا في الجزائر، وتهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على أغلب التمويل المقدم للمشاريع المصغرة في الجزائر من خلال التعاون مع البنوك العمومية، وهذا في ظل عزوف البنوك الجزائرية الخاصة عن تقديم منتجات هذا النوع من التمويل، ويرجع سبب ذلك إلى مجموعة من التحديات والعوائق والتي تتمثل في:

1- عدم وجود إطار رقابي موحد:

لا يوجد في الجزائر إطار رقابي موحد يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث نجد أنَّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت وصاية وإشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري لسلطة بنك

الجزائر كذلك، بينما تخضع الجمعيات غير الحكومية لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع مؤسسة بريد الجزائر المهيمنة على خدمات الإيداع المصغر وتحويلات الأموال في الجزائر لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهذا الأمر (عدم وجود إطار رقابي موحد) من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.

2- سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، ورغم إنشاء التنسيقيات التابعة للوكالة إلاَّ أنها أظهرت محدودية دورها بعد سنوات قليلة على إنشائها، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة كتمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها، ناهيك عن ضعف التأهيل بالنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة [8].

3- عدم وجود مؤسسات مالية جزائرية مختصة في التمويل المصغر:

لا يوجد في الجزائر مؤسسات مالية مختصة في تقديم منتجات التمويل المصغر على أساس تجاري، حيث أنَّ معظم الخدمات المالية المصغرة المتاحة حالياً في الجزائر تهيمن عليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمرتبطة في عملها أساساً بالبنوك العمومية التي لا تولي الاهتمام الكافي لهذا النوع من التمويل، كما أنَّ القروض المصغرة التي تمنحها هذه الوكالة مسيلة والهدف منها خدمة أغراض حكومية وهي قروض مدعمة من طرف الدولة ولا تمنح على أساس تجاري بحت.

4- صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية:

يستبعد الأمر رقم 03-11 من تصنيف مؤسسات الائتمان "الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية"، ورغم أنَّ هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية غير الحكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلاَّ أنَّ أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه المنظمات في أنه ليس بمقدورها الاقتراض، وأخيراً تشير الشروط التفضيلية في العبارة السابقة إلى القروض المنخفضة الفائدة، وهذان الأمران (عدم الاقتراض وأسعار الفائدة المنخفضة) من شأنهما أن يعملا على تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استدامتها وإمكانات نموها مستقبلاً [9].

5- عدم التزام المورد بمواعيد تسليم العتاد:

من بين المشاكل التي يعاني منها المقاول بعد مشكل إيجار المحل، مشكل تسليم العتاد أو وسائل الانتاج من قبل المورد في المواعيد المتفق عليها في الاتفاقية. حيث وجدنا أنّ أغلبية المقاولين يعانون من تأخير تسليم العتاد أو وسائل الإنتاج من قبل المورد الذي يؤدي بدوره إلى تأخير في انطلاق المشروع لعدة سنوات. قد لا

يكون بحوزة المورد الوسائل أو العتاد في انتظار تسليمه عبر حاويات الميناء، أو قد يعود إلى نصب واحتيال المورد على المقاول بغرض حصول على الأموال والهروب إلى خارج الوطن. ويجد المقاول نفسه في ورطة ومشكل كبير مع المورد ولا يمكن للوكالة أو المرافق مساعدته في حل هذا المشكل باعتباره هو المسؤول الأول والأخير عن اختيار المورد، سوى رفع دعوى قضائية ضده، إلا أنّ هذا الاجراء لا يعتبر حلا؛ لأن الأمور القضائية تبقى عالقة إلى وقت لاحق وتستغرق وقت طويل لتسويتها. ويبقى المقاول عالقا بين حصوله على العتاد وانطلاقه في المشروع. رغم وجود الاتفاقية بين المقاول والمورد التي تعمل على حماية المقاول من هذا النوع من المشاكل، إلا أنها لا تعتبر الآلية الأساسية لضبط نشاط المقاول مادام أنّ مخترق للقوانين العمل لا يحاسب على أفعاله. (10)

– خاتمة وتوصيات:

من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج واقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز مساهمة التمويل الأصغر كأسلوب حديث في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

نتائج الدراسة:

تتلخص أهم نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- يمكن التمويل الأصغر أصحاب المشاريع من تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة وإن كان ذلك محدودا بعض الشيء ويعتمد بدرجة كبيرة على قدرة أصحاب المشاريع على تطوير هذه الأخيرة
- تولي الجزائر اهتماما لتطوير المشاريع المقاولاتية من خلال إنشاء العديد من الأجهزة والهيئات التي أوكلت لها مهمة تقديم المرافقة والدعم للمقاولين من بينها المشاتل ومراكز التسهيل، بالإضافة إلى ANSEJ، CNAC، ANGEM، ANDI التي تقدم دعما ماليا للشباب المقاول وتشجع على الاستثمار بالطرق والأساليب الممكنة والمضمونة قانونيا.
- تعرف المشاريع الخاصة الجزائرية صعوبات في بدايتها، مما يؤدي إلى إفلاسها، ويرجع هذا إلى المنافسة من طرف الاقتصاد الموازي والسلع الصينية.
- بالرغم مما تمنحه أجهزة الدعم من قروض من دون فوائد والإعفاء الجبائي، إلا أن مرافقتها للمشروع ومنح الدعم التقني يبقى محدود جدا.
- تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع المقاولاتية، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه أصحاب المشاريع، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية

أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يجعل المقاول يتخلى عن فكرة الاستثمار.

- أهم مشكل يواجه تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هو إهمال الجانب الدراسات الاقتصادية التي من شأنها أن تطوّر أداء المشاريع المقاولاتية بصفة عامّة والوكالة خصوصا.
- يمثل مشكل إيجار المحل من أكبر المشاكل الذي يعاني منه المقاول؛ حيث يكون هناك ضياع للوقت والمال قبل انطلاق المشروع، وبعد إنشاء المؤسسة يجد المقاول نفسه يعاني من مشكل التمويل الذاتي، حيث يجد صاحب المشروع نفسه أنه استثمر أموال طائلة في كراء المحل قبل انطلاق في المشروع، باعتبار كراء المحلات مكلفة جدا، قد لا يملك المقاول الأموال ويضطر طلب من الوكالة قرض للكراء. ففي كل الأحوال، قد تنتهي صلاحية أو مدة كراء المحل وهو لم ينطلق بعد في مشروعه، نظرا لتعامله مع العديد من الفاعلين الإداريين (الوكالة، البنك، المورد، الضرائب،...الخ) وتعرضه لمشاكل أخرى.

الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة تكريس ثقافة المقاولاتية في المعاهد والجامعات.
- ضرورة الاهتمام بمجال تسويق السلع التي تقوم بإنتاجها هذه المقاولات من خلال توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق هذه المنتجات.
- ضرورة إعادة النظر في طريقة تنظيم وتسيير الوكالة نظرا للتنظيم البيروقراطي الذي أدى بعزوف المقاول عن استفادة من دعم الوكالة للاستثمار في مشروعه، وإيجاد آليات وميكانزمات التي تعمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار، من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من المقاولين.
- تفعيل دور دار للمقاولاتية داخل كل المراكز والجامعات الجزائرية في تشجيع وتعميم المقاولاتية، التي تجعل من خريجي الجامعات مُنشئ للمشاريع، وبالتالي المساهمة في تجديد وتنويع النسيج الاقتصادي

– الهوامش و الإحالات:

(1) عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29،العدد الأول، 2009، ص.158.

(2) فوزي بوسدرا وعبد الرحمان عبد القادر، **دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة –دراسة حالة دول المينا–**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011.

(3) عمران عبد الحكيم، **مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، 27-28-2013/06/29.

(4) موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، **دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص-تونس، 29/28/27 جوان 2013

(5) عمران عبد الحكيم، عامر هشام، **التمويل المتناهي الصغر: التطورات الحالية والتحديات المستقبلية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 14-2016/11/15

(6) www.angem.dz

(7) www.angem.dz

(8) سليمان ناصر، عواطف محسن: **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة؛ دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013

(9) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات**، جوان 2006، ص17.

(10) مولاي علي الزهرة، **فعالية مؤسسة الدعم (l'ANSEJ): في مرافقة المقاول لترقية مشاريعه المقاولاتية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول حول: المقاولاتية المستدامة- بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 18 – 19 أفريل 2017.